

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية  
الشعبة : علوم تجارية  
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة  
من إعداد الطالب : اسماعيل قزال  
بعنوان :

## دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة بولاية ورقلة، الوادي

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ: 2013/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	الدكتور عبد الحميد بوخاري
مشرفا	أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	الدكتور محمد زرقون
مناقشة	أستاذة محاضرة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	الأستاذة أمال مهاوة

السنة الجامعية : 2014/2013

# الإهداء

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير الخلق الله أجمعين أما بعد

إلى أئمة ما وهبني الحياة عائلتي الكبيرة

إلى والدي ووالدتي ... أظل الله في عمرهما

إلى إخوتي وإلى أعمز الأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساعد من قريب أو بعيد

قال اسماعيل

# الشكر

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد أو قريب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله »

في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور المشرف زرقون محمد الذي لم يبخل علي بتوجيهاته طيلة عملية الإشراف .

وكما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل الأستاذ فؤاد صديقي الدكتور هواري سوسي والأستاذ قزون محمد العربي والأستاذ مقدم خالد كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات .

وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل .

## ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح خصوصاً بعد أربع سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، الأمر الذي دفعنا إلى تقييم جودة المعلومة المالية والوقوف على أهم النقاط التي أثرت في دور المعلومة المالية كوسيلة يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية ومدى استفادة جميع الأطراف منها في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية وعلى ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توفر المؤسسات معلومات مالية تحقق أهداف الإفصاح العام؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية بجودة عالية؛
- يتوافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية بشكل عام على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسب.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المالية، إفصاح المحاسبي، نظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

### **Abstract:**

This study aims at discovering the role of the quality of financial information in reinforcing the disclosure specifically after four years since the application of (SCF), A fact which prompted us to evaluated the quality of the financial information, we also intend to cast light on the main aspects which effected the role of the financial information as a crucial means in financial decision-making and the extent to which all the parties benefit from it, this is all done within the Algerian accounting environment and in the light of international accounting standards.

Results reached are as follows:

- Enterprises provide financial information that fulfirts public disclosure purposes;
- SCF provides hight quality financial information;
- SCF corresponds on the whole, which the inernational accounting standards and the accounting disclosure.

### **Keywords:**

Quality of financial information, Accounting disclosure, System Comptable Financier, International accounting standards IAS/IFRS.

## قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
ب	المقدمة
1	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
3	المبحث الأول : أهمية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي
17	المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول الموضوع
24	الفصل الثاني : الدراسة الميدانية
25	المبحث الأول: الطرق والأدوات المتبعة في الدراسة
29	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
49	الخاتمة
52	المراجع
55	الملاحق
70	الفهرس

## قائمة الجداول

الصفحة	قائمة الجداول	رقم الجدول
27	يوضح عينة الدراسة	01
28	مقياس ليكارت الثلاثي	02
33	أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي	03
34	خاصية قابلية الفهم	04
35	خاصية الملائمة	05
35	خاصية قابلية المقارنة	06
36	الموثوقية	07
36	معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي	08
37	أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS	09
38	مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة	10
46	نتائج اختبار (T) حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة حسب رأي المهنيين والأكاديميين	11

## قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الملحق
30	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية	01
30	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد المستوى الوظيفي	02
31	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	03
31	التمثيل البياني لأفراد العينة حسب التخصص العلمي	04

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
55	استمارة الاستبيان	01
60	الأساتذة المحكمين	02
60	خصائص عينة الدراسة	03
62	نتائج قياس ثبات معامل ألفا كرونباخ	04
63	نتائج المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية	05
65	نتائج اختبارات معامل بيرسون	06
66	نتائج اختبارات (T- test) الخاصة بالفرضية الثانية	07
68	نتائج اختبارات (T- test) الخاصة بالفرضية الثالثة	08



قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لتقارير المالية
IASB	International Accounting Standards Bored	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

# المقدمة العامة

## 1- طرح الإشكالية:

يعيش العالم تطورات هائلة في مختلف المجالات ولقد سائرت الحاسبة تلك التطورات، وخرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير معلومات، ومن هنا جاء التركيز على جودة المعلومة المالية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عمليات اتخاذ القرارات، وبما أن توفير تلك المعلومات يمثل وظيفة أساسية من نظام المعلومات المحاسبي فإنه للوصول إلى هذه الغاية لا بد من توفر بعض الخصائص النوعية في مخرجات النظام المحاسبي، والتي تقدم في شكل تقارير مالية متعددة.

ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات المالية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية فقد حظيت جودة المعلومات المالية بالكثير من الاهتمام من خلال العديد من الدراسات، على سبيل المثال دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية سنة 1980 الذي أصدر فيها القائمة رقم ( 02) بعنوان "معايير جودة المعلومات المحاسبية"، والتي قام المجلس بإصدارها بهدف تحقيق التأصيل المفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها بمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الاعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لمختلف الأطراف المستفيدة منها.

وفي ضوء كل هذا ومن أجل إيجاد توافق محاسبي طبقت الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، والذي يهدف إلى التقليل من الفروقات في الممارسة المحاسبية ومخرجات النظام المحاسبي، وقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لجودة المعلومة وللأطراف المستخدمة لها وذلك من خلال كمية الإفصاح في القوائم المالية وملحقاتها.

ومن خلال ما سبق نصيغ إشكالية الدراسة في الشكل التالي:

ما مدى مساهمة جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي؟

وانطلاقا من الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توفر المؤسسات الاقتصادية معلومات مالية تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح؟

2- ما أثر توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومات بجودة عالية؟

3- ما أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة؟

## 2- فرضيات البحث:

- بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية:
- 1- توفر المؤسسات الاقتصادية معلومات مالية تساهم في تحقيق أهداف الإفصاح العام.
  - 2- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية بجودة عالية.
  - 3- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في توفير جودة المعلومات المالية.

## 3- مبررات اختيار الموضوع

- يعود اختيار هذا الموضوع لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية أهمها:
- 1- دراسة مدى تأثير مخرجات النظام المحاسبي بعد 04 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
  - 2- مجال تخصصنا وميولنا الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع.

## 4- أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- الوقوع على واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر؛
- 2- التركيز على أهمية جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح المحاسبي؛
- 3- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص جودة المعلومة المالية؛
- 4- التعرف على آراء المهنيين والأكاديميين المؤهلين وهذا على مستوى كل من مدينة ورقلة، تقرت، حاسي مسعود وولاية الوادي حول أهمية جودة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.

## 5- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة كون أن المعلومات المالية باتت تمثل موردا جوهريا لبيئة الأعمال في عصرنا الحالي، ففي ظل المنافسة الحادة على جذب الاستثمارات والموارد المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع، فان التركيز على جودة المعلومات المالية أصبح مهما من أجل احتياجات جميع الفئات المستخدمة لها.

**6- حدود البحث:**

تتمثل حدود الدراسة في الأتي:

- 1- الجانب النظري: اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة جودة المعلومة المالية، والإفصاح المحاسبي؛
- 2- الجانب التطبيقي: بالنسبة للجانب التطبيقي تحدد الدراسة من المجال الزمني بسنة 2013/2014، والمجال المكاني كل من ورقلة، حاسي مسعود، تقرت، الوادي.

**7- منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

بهدف الإجابة على إشكالية الموضوع واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بالنسبة للجانب النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والأطروحات، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت معالجته باستخدام الاستبيان، ولقد تم الاعتماد في التحليل على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Package for Social Science) نسخة (20) وبرنامج Excel إصدار 2007.

**8- صعوبات البحث:**

أثناء قيامنا للدراسة واجهتنا صعوبة كبيرة فيما يخص الدراسة الميدانية وتتمثل فيما يلي:

- 1- صعوبة الوصول إلى العينة المراد دراستها خصوصا رؤساء المصالح المالية والمحاسبة؛
- 2- تزامن الدراسة الميدانية مع أعمال نهاية السنة الأمر الذي جعل الكثير من محافظي الحسابات والمحاسبين والمسيرين الماليين يتردد في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

**9- هيكل البحث:**

من أجل الإحاطة بمضمون البحث سنعمد التقسيمات التالية:

مقدمة والتي سنحاول من خلالها عرض إشكالية البحث والأسئلة الفرعية والفرضيات، وفصلين **الفصل الأول** قسم إلى مبحثين **المبحث الأول** نتناول فيه جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي، و **المبحث الثاني** نستعرض فيه الدراسات المتعلقة بموضوعنا، أما **الفصل الثاني** متعلق بالدراسة الميدانية وقد قسم الى مبحثين، **المبحث الأول** نتناول فيه الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة، و **المبحث الثاني** سيخصص لنتائج الدراسة ومناقشتها، لنصل في النهاية إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الدراسة النظرية

## تمهيد :

تعتبر المعلومات المالية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات ووسيلة اتصال بين الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات، إذ أن تقييم جودة القرار يعتمد على جودة المعلومة المالية المقدمة من خلال القوائم المالية الأساسية والملاحق بعد معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمنحرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها إلى الجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على جودة المعلومة المالية وإبراز أهميتها وأهدافها بالإضافة إلى توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه من خلال ما يلي:

✓ **المبحث الأول :** ماهية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

✓ **المبحث الثاني :** الدراسات الأدبية السابقة.

## المبحث الأول : ماهية جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي

تلعب المعلومات المالية دورا مهما في العديد من المجالات وذلك لما تملكه من أهمية في اتخاذ مختلف القرارات بالنسبة للعديد من الأطراف، وعليه بات من الضروري مراعاة جميع المراحل التي تمر بها هذه المعلومات، وتشمل المعلومات المالية كافة المعلومات الكمية والغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية في المؤسسة والتي تتم معالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المالية الخصائص التي تتسم بها وتقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسات.

### المطلب الأول : ماهية جودة المعلومة

#### 1. تعريف جودة المعلومة المالية :

- " هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية."<sup>1</sup>

- جودة المعلومة المالية هي تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

- تعني الجودة المالية في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.<sup>2</sup>

#### 2. العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية :

تعتبر جودة المعلومة المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:

**1-2 المقومات المادية :** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup>- نمر محمد الخطيب، صديقي فواد، مداخلة بعنوان "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر- النظام المحاسبي المالي SCF"، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص315.

<sup>2</sup>- ماجد اسماعيل ابو حمام، رسالة ماجستير بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، 2009، ص54.



2-2 المقومات البشرية : وتشمل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

3-2 المقومات المالية : وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

4-2 قاعدة البيانات : وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.<sup>3</sup>

### 3. مستخدمي المعلومة المالية :

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الفئات في الشكل التالي:<sup>4</sup>

3-1 المستثمرون الحاليون والمحتملون : أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

### 3-2 الموظفون :

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

### 3-3 الموردون والدائنون التجاريون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

### 3-4 العملاء :

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستثمار في عملية إنتاج وبيع سلعتها.

### 3-5 المقرضون :

يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

<sup>3</sup> - ماجد اسماعيل أبو حمام، المرجع سابق، ص 55.

<sup>4</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013، ص 4-5.

## 3-6 الحكومة ودوائرها المختلفة :

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب ومدى مساهمة الشركة في الاقتصاد الوطني.

## 3-7 الجمهور :

يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

## 4. خصائص جودة المعلومة المالية :

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية للتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المالية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية.

والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: Fundamental qualitative characteristics

## 1- الملائمة : Relevance

- حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات : "حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة، وتعتبر المعلومات المالية ملائمة اذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية."<sup>5</sup>

- حسب IASC : "أي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذ القرار."<sup>6</sup>

ولضمان صفة الملائمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية هي:

## ● التوقيت المناسب :

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فان المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في

<sup>5</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 7.

<sup>6</sup> - هوارى محمد سويبي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان "نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي"، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 298

عالم التجارة والمال وأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.<sup>7</sup>

● التنبؤ :

هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.<sup>8</sup>

● القيمة الرقابية :

أي أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.

تعريف (الشيرازي): "لا تقل هذه الخاصية أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ، ويقصد بها مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات."<sup>9</sup>

2- الموثوقية (التمثيل الصادق) : Faithful representation

- حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات : "حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها أي يجب المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة وخالية من الأخطاء ولا يتوقع أن تحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تحقق لأقصى قدر ممكن."<sup>10</sup>

- حسب AASB : أن تكون مفيدة، ويجب أيضا أن تكون موثوق بها، معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات كاملة أي تتصف بالشمولية.<sup>11</sup>

<sup>7</sup>- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص 11.

<sup>8</sup>- نمر محمد الخطيب، صديقي فواد، مرجع سابق، ص 312.

<sup>9</sup>- هواري سويبي، بدر الزمان خمقاني، المرجع السابق، ص 302.

<sup>10</sup>- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص 09.

<sup>11</sup>- بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2012، ص 21.

وتتحقق هذه الخاصية من خلال اتصاف المعلومات المالية بالخصائص الثانوية التالية:

● **الصدق في التعبير:**

الصدق في التعبير هو وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية والأحداث المراد عرضها في القوائم، أي أن تكون المعلومة معبرة بصدق عن المضمون الذي تهدف إليه.

● **الحياد :**

هو عدم التحيز (أي عدم وضع المعلومات بشكل تفضيلي بين الأطراف )، أي لا تكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب آخر، كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد.

● **إمكانية التحقق :**

وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقبالية التحقيق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.<sup>12</sup>

**3- القابلية للمقارنة : Comparability**

حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات: "يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى."<sup>13</sup>

**4- القابلية للفهم : Understandability**

- حسب **FASB** : "ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية."<sup>14</sup>

<sup>12</sup> - نمر محمد الخطيب، صديقي فواد، المرجع سابق، ص 313.

<sup>13</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 10.

- حسب IASC : " إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك، ويجب التنويه إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها.<sup>14</sup>

- حسب محمد أبو نصار وجمعة حميدات : تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.<sup>15</sup>

المطلب الثاني: قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لها

### 1. قياس جودة المعلومة المالية :

إن قياس جودة المعلومة يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:

**1-1 المنفعة :** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتعكس جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز عدة أشكال للمنفعة:

- منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
- منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

**2-1 الدقة :** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

<sup>14</sup> - هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سابق، ص 296.

<sup>15</sup> - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 11.

**1-3 التنبؤ :** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة المالية استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

**1-4 الفعالية :** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

**1-5 الكفاءة :** هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

## 2. المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية :

حسب الدراسة التي أجرتها IASCF ، هناك قيدان أساسيان لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي:

### أ- الأهمية النسبية :

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبياً هي التي يؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف متخذ القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومة المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبياً وغير هامة نسبياً وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف، أي المعلومة الهامة نسبياً يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق نتيجة لتعديدها عتبة الاعتراف، أما المعلوم غير الهامة نسبياً فالعكس.

إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية:

- 1- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية؛
- 2- حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- 3- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية؛
- 4- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية؛
- 5- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعة أخرى؛
- 6- الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

## ب- تكلفة المعلومة :

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها.

إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لظهور بصورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

## ج- محددات أخرى :

**1- العرف الصناعي :** هو عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

**2- التحفظ :** هو عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرف القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة.

**3- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني :** من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها، أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية.<sup>16</sup>

## المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية

## 1. مفهوم المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF :

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إنتاج وتقديم معلومات مالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا من خلال تشريع العديد من المبادئ والطرق المعمول بها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي توفر معلومات مالية عالية الجودة تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

<sup>16</sup> - نمر محمد الخطيب، صديقي فواد، مرجع سابق، ص 315-317.

• وتعرف المادة 03 من القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي على أنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزيتها في نهاية السنة المالية".

من خلال تعريف المادة القانونية للنظام المحاسبي المالي نلاحظ ما يلي:

- إدراج عبارة معلومة مالية بدل معلومة محاسبية مما يوحي بالتركيز على الجانب المالي، من خلال تقديم قوائم مالية جاهزة للتحليل؛
- هدف النظام المحاسبي المالي من خلال هذا التعريف هو تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة، مما يوحي بمراعاة احتياجات مستخدمي المعلومة المالية.<sup>17</sup>
- تحدد المادة 02 من المرسوم التنفيذي 08-156 طرق إعداد وشكل وخصائص القوائم المالية التي يجب أن تتسم بها وذلك في نص المادة "إن الإطار التصوري للمحاسبة المالية المنصوص عليه في المادة 07 من القانون رقم 07-11، ي"عرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية".
- كما ينص النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة الواجب توفرها في القوائم المالية وهذا من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي تنص "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح."<sup>18</sup>

## 2. طرق القياس والتقييم :

يعتمد النظام المحاسبي المالي العديد من طرق وبدائل القياس المحاسبي المتبعة في إنتاج المعلومات المالية، ومما لاشك فيه أن فعالية هذه البدائل لها أثر كبير على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات وهذا ما نجده في الفقرة 1.112 من القرار المؤرخ 2008/07/26 "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى:

- القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)؛
- قيمة الانجاز؛
- القيمة المحيئة.

<sup>17</sup> - خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص 48-49.

<sup>18</sup> - المواد 02 و 08 من المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07 من النظام المحاسبي المالي، ص 11-12.



ومن خلال هذه الفقرة يتقيد النظام المحاسبي المالي بالتسجيل بصفة وفيه وفق المميزات والحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستخدمين الذين يتطلعون إلى معلومات تمتاز بالشفافية والمصدقية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.<sup>19</sup>

## المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي

### 1. مفهوم الإفصاح المحاسبي :

اختلفت الآراء حول مفهوم الإفصاح المحاسبي ويمكن عرض أهمها كما يلي:

**التعريف الأول :** "يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع."<sup>20</sup>

**التعريف الثاني :** "هو الإظهار الكامل والواضح (للحقائق أو الظروف المختلفة) في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة."<sup>21</sup>

**التعريف الثالث (الشيرازي) :** "الإفصاح عن المعلومة المالية يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."

**التعريف الرابع (محمد مطر) :** "الإفصاح عن المعلومة هو أن تفصح التقارير المالية والملاحظات عليها والمعلومات الإضافية المرفقة معها عن أية حقائق مالية جوهرية وأية معلومات أخرى بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير، بحيث يتمكن من اتخاذ القرار الاقتصادي الملائم."<sup>22</sup>

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن الإفصاح عن المعلومات المالية يعني ضرورة احتواء القوائم المالية وكافة ملحقاتها على كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بالنسبة لمستخدميها دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

<sup>19</sup> - القرار المؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19 مارس 2009، ص 06.

<sup>20</sup> - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية- أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 53.

<sup>21</sup> - بالعبد محمد الكامل، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 10.

<sup>22</sup> - خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص 73.

## 2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يتخذ الإفصاح عدة أشكال وهذا تبعا للغرض المنشود منه، ويمكن عرض أنواع الإفصاح في الشكل التالي:<sup>23</sup>

### 1-2 الإفصاح الكامل :

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

### 2-2 الإفصاح العادل :

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

### 3-2 الإفصاح الكافي :

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المالية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

### 4-2 الإفصاح الوقائي :

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

### 5-2 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) :

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر

<sup>23</sup> - خمقاني بدر الزمان، مرجع سابق، ص 74-75.

تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

## 2-6 الإفصاح التفاضلي:

يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل في أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمر أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة.<sup>24</sup>

## 2-7 الإفصاح الوقائي :

تهدف المعلومات في ظل هذا النوع من الإفصاح إلى محاولة القضاء على أي أضرار قد تصيب المستثمر العادي من جراء بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.<sup>25</sup>

## 3. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية :

تمثل المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي في:<sup>26</sup>

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
- تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية، وهنا يجب ربط هذا العنصر بمقياس أو خاصية الملائمة، حيث تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها، ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة، وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المتعارف عليها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والتي تترك أثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

<sup>24</sup> - بالعبد محمد الكامل، مرجع سابق، ص 13.

<sup>25</sup> - جودي محمد رمزي، مداخلة بعنوان "اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة يومي 06-07 ماي 2012، ص 11.

<sup>26</sup> - جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 09.

## 4. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح :

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية ليست عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل أو المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي:<sup>27</sup>

## أ- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم :

في كل دولة لا بد أن تعطي الشركات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك الشركات، ولاشك في أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة.

## ب- الجهات المسؤولة عن وضع المعايير :

الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة.

## ج- المنظمات والمؤسسات الدولية :

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية؛
- منظمة الأمم المتحدة؛
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت تسمى بمجلس معايير المحاسبة الدولية.

## 5. الأساليب العامة للإفصاح :

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية، وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكاملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض، حيث يتوقف استخدام أي من الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، حيث هناك معلومات تعتبر معلومات أساسية يجب إظهارها ضمن القوائم المالية الأساسية، وهناك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح

<sup>27</sup> - جودي محمد رمزي، المرجع سابق، ص 09.

عنها في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش، وحتى تكون عملية الإفصاح منظمة هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية منها:<sup>28</sup>

### 1-5 إعداد القوائم المالية وترتيبها :

إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

### 2-5 الملاحظات الهامشية :

تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أي معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفاصيل أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية أو معلومات إضافية أقل أهمية.

إن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلاً عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة؛
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات؛
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

### 3-5 الملاحق :

وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية ما يلي:

- قائمة التغير في المركز المالي؛
- قائمة الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك؛
- قائمة المخزون السلعي؛
- قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.

<sup>28</sup> - جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 10-11.

## 4-5 تقرير المراجع:

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى والتي غالبا ما يغض المستخدم الطرف عنها، يهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم في الإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن المنشأة.

## 5-5 المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:

ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا.

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة

لقد تم التطرق إلى موضوع جودة المعلومة المالية من قبل العديد من الباحثين والدارسين في مجال المالية والمحاسبة، من خلال جوانب مختلفة وعليه سيعرض هذا المبحث أهم الأبحاث العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

## المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

## أولا : الدراسات العربية

1- دراسة خمقاني بدر الزمان، بعنوان "فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، مذكرة ماجستير في تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012.

تعالج هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، وهذا من خلال توفيره للإجراءات المحققة للخصائص النوعية لهذه المعلومات وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب الاستقصائي عن طريق استبيان لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الحقل المحاسبي في الجزائر بهدف أخذ رأيهم حول مدى كفاية وملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة.

كما اعتمدت الدراسة أيضا أسلوب دراسة حالة عينة من الشركات البترولية، وذلك من خلال تقييم نظام معلوماتها المحاسبي ومدى التزامه بقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي، حيث شملت الدراسة أربعة شركات هي: ENTP, ENSP, ENAFOR, NAFTAL.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إجماع مهني وأكاديمي الحقل المحاسبي في الجزائر على ملائمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة.

- تباين وعدم قدرة نظام المعلومات المحاسبي للشركات البترولية على الالتزام بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، وكذا عدم قدرته على توفير الإجراءات المحققة للخصائص النوعية.

**2- دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام، بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة 2009.**

الهدف العام من الدراسة هو إبراز أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح العلاقة المتداخلة بينهما.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛

- تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي في تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.

**3- دراسة عبد القادر دماش، بعنوان "أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009 - 2010، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.**

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير المعلومات المالية المفصحة عنها في القوائم المالية للشركات والمعلومات المتداولة على ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الكويت للأوراق المالية، وتناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي ومقوماته وأنواعه بالإضافة إلى مفاهيم حول المعلومات المالية وخصائصها، وقد أجريت دراسة ميدانية لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2010.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك تأثير للمعلومات المالية على القرار الاستثماري؛

- المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت أكثر تأثيرا من المعلومات المتداولة في السوق.

4- دراسة خير الدين قريشي، بعنوان "دور المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) في التنبؤ بخطر الإفلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

تهدف الدراسة إلى إثبات مقدرة المعلومة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي على التنبؤ بخطر الإفلاس، بالتركيز على جدول تدفقات الخزينة الذي يعتبر نقطة قوة في النظام المحاسبي المالي، واعتمدت الدراسة على نموذج مكون من نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المعلومات التي أضافها النظام المحاسبي المالي تفيد في التمييز بين المؤسسة المفلسة والمؤسسة السليمة؛
- إمكانية الوصول إلى نموذج ذو قدرة تنبؤية بخطر الإفلاس انطلاقاً من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

5- دراسة أحلام عباس، بعنوان "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية، وهذا من خلال قياس تأثير الخصائص الأساسية للمعلومة المحاسبية ومكوناتها وتأثير الخصائص الثانوية المحاسبية ومكوناتها. وتمت الدراسة من خلال دراسة عينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ليس هناك حرص من قبل المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية؛
- هناك تأثيراً عالياً للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Quality of Financial Reporting (Measuring qualitative characteristics) Roudboud Univercity Nijmegen The Netherlands (2009, Suzanne Boelens , Geert Braam , Fredy van Beest) بعنوان: Quality of

إن الهدف العام من هذه الدراسة هو تقييم جودة التقارير المالية وذلك باستخدام وسائل قياس وبرامج إحصائية من أجل الوقوف علو توفر الخصائص النوعية الأساسية ( الملائمة، التمثيل الصادق،) والخصائص النوعية الداعمة (المعززة) (قابلية الفهم، قابلية المقارنة، التوقيت المناسب ) وذلك حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وقد اعتمدت هذه الدراسة على 231 تقرير مالي حول الموضوع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و كذلك سوق الأسهم الهولندية في الفترة 2005، 2007.



وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- استخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التغيرات قد طرأت على السوق السبب الذي يدعو إلى اعتماد نموذج رياضي وإحصائي لقياس جودة التقارير المالية.
- الواقع الاقتصادي الحديث يتطلب توفر التقارير المالية على جميع الخصائص النوعية الأساسية والداعمة من أجل تلبية حاجات جميع مستخدميها.
- ضرورة اعتماد مستخدمي التقارير المالية لنموذج إحصائي لقياس جودتها خصوصا المقبلين على شراء الأسهم.

**1 - دراسة ( 2012 Ana Lalevic Filipovic ) بعنوان: Revised Qualitative Characteristics Of Financial Statements as Precondition For Strengthening Information Power On Capital Market Faculty Of Economic, University Of Montenegro**

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية في تعزيز الخصائص النوعية للتقارير المالية انطلاقا من خصائص وطبيعة الأسواق الرأسمالية في دعم احتياجات المتعاملين الاقتصاديين ومدى تأثير الأسواق الرأسمالية بالتغيرات الاقتصادية خصوصا الأزمة المالية الأخيرة التي أثرت في العديد من المجالات الاقتصادية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة من المراجعين المؤهلين والمحللين الماليين ومجموعة من أصحاب الأسهم والسماسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ضرورة معالجة النقائص التي تم تحديدها في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية خصوصا بعد الأزمة المالية.
- مراجعة الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية لأهداف التقارير المالية سيساهم في تغيير أهداف المتعاملين الاقتصاديين خاصة في الأسواق الرأسمالية التي للبورصة فيها دور كبير في توفير المعلومات المالية.

**3- دراسة ( Hoglar Daske And Gunther Gebhardt , 2006 ) بعنوان: International Financial Reporting " Standards And Expert's of Disclosure Quality "**

المهدف العام من الدراسة هو تقييم جودة التقارير المالية للشركات الأسترالية والألمانية والسويسرية التي كانت السبابة في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث قيمت الدراسة جودة الإفصاح المستخلصة من التحليلات المفصلة للتقارير السنوية المعدة من طرف خبراء محاسبة معروفين، واستخدمت الدراسة خصائص الأرباح كأرقام لتقييم جودة التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية قد ازدادت بشكل ملحوظ بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في كل من أستراليا، ألمانيا، سويسرا.

### المطلب الثاني : أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

- من خلال اطلاعنا على أهداف ونتائج الدراسات السابقة يمكننا أن نذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية فيما يلي:
- دراسة "حمقاني بدر الزمان" تتشابه هذه الدراسة والدراسة الحالية كون أن كلا الدراستين تناولتا جودة المعلومة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي، لكن الدراسة السابقة تناولته من خلال قدرة نظام المعلومات المحاسبي في توفير الإجراءات المحققة للخصائص الأساسية للمعلومة المالية، والدراسة الحالية عالجت الموضوع من منظور أهمية جودة المعلومة المالية في تحقيق أهداف الإفصاح العام؛
  - دراسة "ماجد اسماعيل أبو حمام" تناولت هذه الدراسة جودة التقارير المالية من خلال تأثيرها بقواعد الحوكمة، وتتشابه كل من الدراسة السابقة من حيث الإفصاح وجودة المعلومة المالية (التقارير المالية)، والاختلاف هو في المتغير التابع والمتغير المستقل في الدراستين، حيث أن الدراسة السابقة تناولت الإفصاح وجودة التقارير المالية من منظور الإفصاح، وهو ما لم تتناوله الدراسة الحالية، التي تربط بين جودة المعلومة المالية والإفصاح؛
  - دراسة "عبد القادر دشاش" تناولت تأثير المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المتداولة على ترشيد القرارات بسوق الكويت، حيث تطرق الدراسة الى المعلومات المالية من خلال الإفصاح وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية، والاختلاف هو في البيئة المحاسبية؛
  - دراسة "خير الدين قريشي" تناولت الدراسة المعلومات المحاسبية ودورها على التنبؤ بالإفلاس، واعتمدت الدراسة على جدول تدفقات الخزينة كأداة تحليل مالي في الدراسة، وتتشابه الدراسة مع الدراسة الحالية كون أن كلا الدراستين تناولتا المعلومات المالية والمحاسبية من منظور النظام المحاسبي المالي؛
  - دراسة "أحلام عباس" تناولت الدراسة الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأثرها على التقارير المالية، ولم تدرس الدراسة خصائص المعلومة المحاسبية من منظور النظام المحاسبي المالي.
  - دراسة "Fredy van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens" تناولت هذه الدراسة تقييم جودة المعلومة المالية وذلك من خلال استخدام وسائل قياس وبرامج إحصائية للوقوف على توفرها للخصائص النوعية الأساسية والداعمة، والاختلاف هو أن الدراسة الحالية اعتمدت على تحليل نتائج الاستبيان؛
  - دراسة "Ana Lalevic Filipovic" تناولت هذه الدراسة جودة المعلومة المالية من خلال بيئة الأسواق الرأسمالية ومعرفة مدى تأثير هذه الأسواق بالأزمة المالية الأخيرة، تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من خلال اختلاف البيئة الاقتصادية والمحاسبية المدروسة.

- دراسة Hoglar Daske And Gunther Gebhardt " تناولت هذه الدراسات جودة المعلومة المالية من خلال دراسة مجموعة من الدول السباقية في تطبيق معايير الإبلاغ المالي، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث أن كلا الدراستين تناولتا جودة المعلومة المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية.

## خلاصة الفصل الأول:

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم جودة المعلومة المالية ومجموعة من المفاهيم المتعلقة بها، كما تناولنا أهدافها، وأهميتها، وتناولنا أيضا الإفصاح المحاسبي من خلال مفاهيمه وأهدافه، بالإضافة إلى ذلك تناولنا أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ويمكننا تلخيص أهم النقاط والنتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل إلى:

- تتمثل جودة المعلومة المالية أساسا في توفر الخصائص النوعية الأساسية والداعمة للمعلومة؛
- تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في توفر معلومات مالية تخدم جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية؛
- يتوفر النظام المحاسبي المالي على مراسيم وقوانين تضمن توفر معلومات مالية بجودة عالية تخدم جميع الأطراف.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية

## تمهيد :

بعد استباقنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، حيث تناولنا فيه الإطار النظري لجودة المعلومة المالية وكذلك الإفصاح المحاسبي وأهدافه، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من فئتي الأكاديميين والمهنيين في الميدان المحاسبي بالجزائر، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وبعد 04 سنوات من تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن محاورها حول أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة وكذلك أهمية توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية ذات جودة عالية والمحور الأخير مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة. ومن أجل إتمامنا للدراسة لجئنا إلى العديد من المصادر أهمها النظام المحاسبي المالي، وكذا آراء العديد من الأساتذة المتخصصين في هذا المجال، وتناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، **المبحث الأول** نستعرض فيه مجتمع وعينة الدراسة والإجراءات المتبعة، **المبحث الثاني** نستعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

## المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة

من أجل معرفة والوقوف على دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي سعينا في بحثنا هذا إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بمعرفة الآراء الشخصية للظواهر، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة ( المحاسبين والمسيرين الماليين، محافظي الحسابات)، والأكاديميين ( أساتذة في المحاسبة والمالية).

### المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة

يستعرض هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على فئة المجتمع وعينة الدراسة وأهم مصادر المعلومات.

#### 1- مجتمع وعينة الدراسة :

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة كل من ورقلة، تقرت، حاسي مسعود، الوادي، وتمثل العينة المختارة في كل من المهنيين والأكاديميين والمبنيين على النحو التالي:

- المحاسبين والمسيرين الماليين في المؤسسات الاقتصادية الذين تلقوا دورات تكوينية في النظام المحاسبي المالي؛
- محافظي الحسابات؛
- الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمالية في كل من جامعة ورقلة والوادي.

ولقد تم توزيع 100 استمارة على النحو التالي:

- 20 استمارة موجهة للأكاديميين، (أساتذة محاسبة والمالية في كل من جامعتي ورقلة والوادي)؛
  - 80 استمارة موجهة للمهنيين، (محافظي الحسابات، محاسبين ومسيرين ماليين).
- وفي الأخير تقرر الاعتماد على 75 استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة وذلك بعد عدم تسلم ل 12 واستبعاد 13 استمارة للنقص في الإجابات أو لعدم استلامها من المستجوبين.

## جدول رقم 01 يوضح عينة الدراسة

النسبة	التكرار	البيان
100%	100	عدد الاستثمارات الموزعة
88%	88	عدد الاستثمارات المستلمة
12%	12	عدد الاستثمارات المفقودة
13%	13	عدد الاستثمارات الملغاة
75%	75	عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالب بعد فرز الاستثمارات

## 2- بيانات الدراسة وأدوات جمعها :

## أ - بيانات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتكيز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث، وهو ما سنتناول من خلاله دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وذلك بالاعتماد على نوعين أساسيين من البيانات :

- **البيانات الثانوية :** وتمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب ما هو متوفر لدينا من وسائل وأدوات من كتب ورسائل ماجستير ودكتوراء ودراسات سابقة للموضوع أن نجمع بيانات كافية حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.
- **البيانات الأولية :** وتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن يتم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

## ب - أدوات جمع البيانات :

خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستبيان بشكل بسيط، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع وافي بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه



الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ولقد تم عرض هذا الاستبيان على أساتذة متخصصين في المحاسبة والمالية، وقد تم اعتماد الاستبيان على أساس ملاحظاتهم والتعديلات التي طلبوا بإدخالها. ويهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان على العينة المستهدفة في الدراسة اعتمادنا عدة طرق نوضحها فيما يلي:

● **المقابلة الشخصية :** وهذا من خلال التسليم المباشر إلى المستجوب مع شرح هدف الدراسة في الكثير من المرات؛

● **البريد الإلكتروني :** وهذا من خلال إرسال الاستبيان إلى أساتذة جامعيين.

### 3- هيكل الاستبيان :

تضمنت الاستمارة مقدمة تعرف موضوع الدراسة المراد دراسته، واحتوت على أربع محاور رئيسية مبنية على النحو التالي:

● **المحور الأول:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية؛

● **المحور الثاني:** تضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم الى ثلاثة أقسام هي :

● **القسم الأول :** تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى حول مدى مساهمة توفير المؤسسة لمعلومة مالية ذات جودة عالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي، واحتوى على 09 أسئلة؛

● **القسم الثاني :** تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية حول مساهمة توفر الخصائص النوعية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية واحتوى على 16 أسئلة؛

● **القسم الثالث :** تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص جودة المعلومة المالية واحتوى على 09 أسئلة.

ولقد تم إعداد الأسئلة على مقياس "ليكاتر" الثلاثي (Likert Scale) والذي يحمل ثلاثة إجابات، وهذا من أجل تحديد آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي:

### جدول رقم 02 : مقياس ليكاتر الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث ص538.

4- متغيرات الدراسة : تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي :

المتغير المستقل : ويمثل جودة المعلومة المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المتغير التابع : ويتمثل في الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمع من الاستبيان، حيث اعتمدنا في دراستنا على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية ( SPSS ) نسخة 20، وبرنامج الجداول الالكترونية ( EXCEL ) إصدار 2007 وتم الوصول إلى:

- 1- اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ ( Crobach's Alpha ) لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والنسبة المقبولة لذا المعامل هي 0.60%؛
- 2- اختبار الارتباط الخطي بيرسون ( Pearson ) لحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة؛
- 3- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T (t- test).

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها

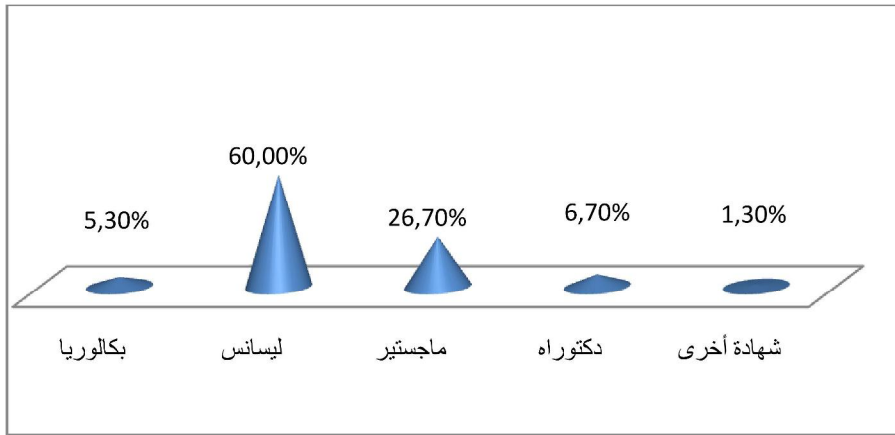
سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها ، حيث يتناول المطلب الأول نتائج الدراسة ، وسنحاول في المطلب الثاني تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الأول : نتائج الدراسة

الفرع الأول : النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة

1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي :

الشكل رقم 01 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب مؤهلاتهم العلمية

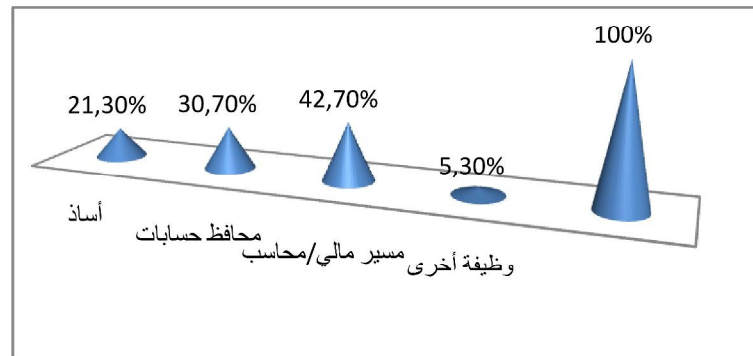


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلبية المستجوبين هم من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 60%، ثم تليها العينة الحاصلة على شهادة الماجستير بنسبة 26.70%، ثم العينة الحاصلة على شهادة البكالوريا بنسبة 6.70%، والعينة الحائزة على شهادة البكالوريا بنسبة 5.30%، ثم أخيرا العينة الحائزة على شهادات أخرى بنسبة 1.30%.

2- توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي :

الشكل رقم 02 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

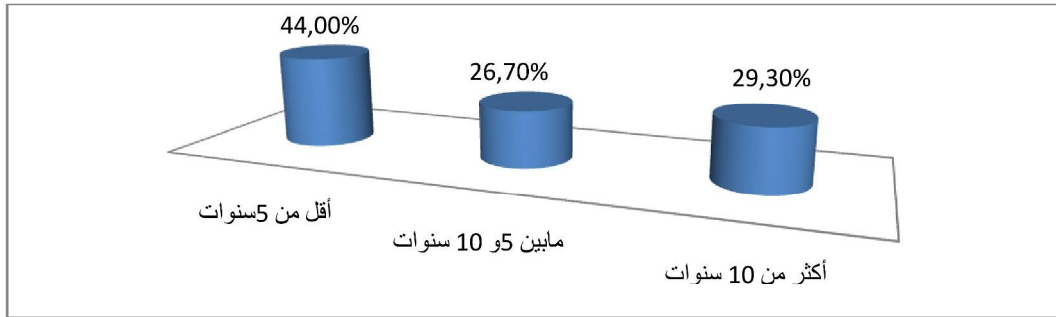


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح لنا الشكل توزيع النسب حسب المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة المحاسبين والمسيرين الماليين بنسبة 42.7%، تليها عينة محافظي الحسابات بنسبة 30.70%، وقد بلغت نسبة الأساتذة 21.30%، بينما بلغت نسبة الوظائف الأخرى 5.30%.

### 3- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة :

الشكل رقم 03 يوضح: التمثيل البياني لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

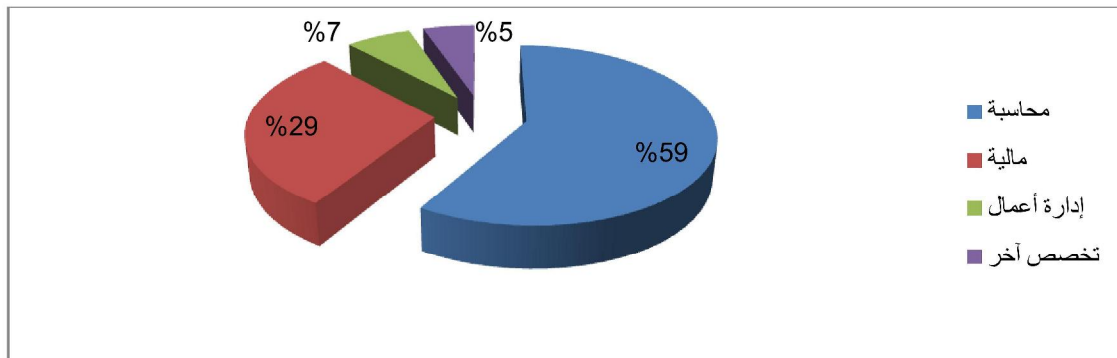


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يبين الشكل أعلاه توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة الخبرة لأقل من 5 سنوات هي الأعلى بـ 44%، وتليها ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة 26.70%، وأكثر من 10 سنوات بنسبة 29.30%.

### 4- توزيع العينة حسب التخصص العلمي :

الشكل رقم 04 يوضح : التمثيل البياني لأفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع النسب حسب التخصص العلمي لعينة الدراسة، ونجد أن نسبة تخصص المحاسبة هي الأعلى بـ 59%، يليها تخصص المالية بنسبة 29%، ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة 7%، وأقل نسبة هي تخصص آخر بـ 5%.

### الفرع الثاني : النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول أن ندرس درجة الموافقة حول دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي، وتم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس ليكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

- الرأي غير تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 1 إلى 1.66؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطه المرجحة من 1.67 إلى 2.33؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطه المرجح من 2.34 إلى 3.

### قياس ثبات أسئلة الاستبيان :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Crobach's Alpha) ، والنسبة المقبولة لذا المعامل هي 0.60%، وعند تطبيق المعامل على إجابات عينة الدراسة والمكونة من 75 مستجوب، وجدنا أن قيمة الثبات ألفا بلغت (0.903)، ما يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائياً.

1- النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الأول :

يصف الجدول رقم(03) وجهة نظر المستجوبين حول مدى قدرة المؤسسة في توفير معلومات مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم(03) : أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة الاتجاه	درجة الاتجاه			
									التكرار	التكرار	التكرار
									النسبة	النسبة	النسبة
01	تعرض المؤسسة المعلومات بالقوائم المالية من خلال استخدام المصطلحات المتداولة مما يساعد مستخدميها بفهمها بشكل أفضل.	4	9	62	2.77	0.535	3	موافق			
		5.3	12	82.7							
02	تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.	4	13	58	2.77	0.559	4	موافق			
		5.3	17.3	77.3							
03	تعرض المؤسسة المعلومات المالية بعيدا عن التعقيد والصعوبة مما يجعلها أكثر موضوعية وقابلة للفهم..	8	5	62	2.72	0.648	6	موافق			
		10.7	6.7	82.7							
04	تضمن فائدة المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة في قوائمها في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم.	3	11	61	2.77	0.509	2	موافق			
		4	14.7	81.3							
05	إعداد المؤسسة للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى توفير معلومات مالية صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.	2	13	60	2.77	0.481	1	موافق			
		2.7	17.3	80							
06	تتوفر المعلومة المالية التي تقدمها المؤسسة على جميع الخصائص النوعية مما يجعل الاستفادة منها ممكنة من جميع الأطراف ويزيد من درجة تأكدهم.	5	17	53	2.64	0.607	7	موافق			
		6.7	22.7	70.7							
07	توفر المؤسسة معلومات مالية إضافية (قوائم تحليلية، تفسيرات، تقارير مكتوبة..) مما يجعل المعلومة المالية أكثر تفصيلا ومساعدة لاتخاذ القرارات الحاسمة وهذا ما يعزز أهداف الإفصاح العام.	6	16	53	2.63	0.632	8	موافق			
		8	21.3	70.7							
08	توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية الذين لهم قدر معقول من الدراية والفهم المحاسبي من التعامل والاستفادة منها بشكل أسهل.	7	7	61	2.72	0.627	5	موافق			
		9.3	9.3	81.3							
09	تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.	11	17	47	2.48	0.742	9	موافق			
		14.7	22.7	62.7							
	المتوسط العام للمحور الأول				2.69	0.343		موافق			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

1 - النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثاني:

تصف النتائج التالية وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق الخصائص النوعية الأساسية لمعلومة ذات جودة عالية تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (04): خاصية قابلية الفهم

الرقم	البيان	موافق			المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة الموافقة	درجة الموافقة
		غير موافق	محايد	موافق				
		التكرار	التكرار	التكرار				
01	المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة.	2	15	58	2.75	0.496	1	موافق
		2.7	20	77.3				
02	يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة.	5	17	53	2.64	0.607	4	موافق
		6.7	22.7	70.7				
03	يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.	6	9	60	2.72	0.605	2	موافق
		8	12	80				
04	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.	4	14	57	2.71	0.564	3	موافق
		5.3	18.7	76				
	المتوسط العام لخاصية القابلية للفهم				2.53	0.463	-	موافق

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم (05): خاصية الملائمة

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة	7	12	56	2.65	0.647	1	موافق
		9.3	16	74.7				
02	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم.	12	25	38	2.35	0.744	4	موافق
		16	33.3	50.7				
03	تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها.	3	27	45	2.56	0.575	2	موافق
		4	36	60				
04	يقدم النظام المحاسبي المالي المعلومات المالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح أن تكون ملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب.	7	19	49	2.56	0.663	3	موافق
		9.3	25.3	65.3				
	المتوسط العام لخاصية الملائمة				2.53	0.463	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم (06): خاصية قابلية المقارنة

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
		التكرار	التكرار	التكرار				
		النسبة	النسبة	النسبة				
01	ينص النظام المحاسبي المالي على تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى مما يسمح بقابلية مقارنة المعلومة المالية من سنة لأخرى.	7	8	60	2.71	0.632	3	موافق
		9.3	10.7	80				
02	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.	2	7	66	2.85	0.425	2	موافق
		2.7	9.3	88				
03	إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية.	0	10	65	2.87	0.342	1	موافق
		0	13.3	86.7				
	المتوسط العام لخاصية القابلية للمقارنة				2.81	0.311	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS



جدول رقم (07): خاصية الموثوقية

الرقم	البيان	غير موافق			محايد			موافق		
		التكرار			التكرار			التكرار		
		النسبة			النسبة			النسبة		
01	يغلب النظام المحاسبي المالي الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع وتزيد من ثقة مستخدميها.	8	12	55	2.63	0.673	2	2	موافق	
		10.7	16	73.3						
02	يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.	7	20	48	2.55	0.664	4	4	موافق	
		9.3	26.7	64						
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة.	6	21	48	2.56	0.642	3	3	موافق	
		8	28	64						
04	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها.	8	21	46	2.51	0.685	5	5	موافق	
		10.7	28	61.3						
05	ينص النظام المحاسبي المالي على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح .	3	12	60	2.76	0.516	1	1	موافق	
		4	16	80						
	المتوسط العام لخاصية الموثوقية				2.60	0.444	-	-	موافق	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم (08): يوضح معامل بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للحوار الثاني:

الرقم	خصائص المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي	معامل الارتباط	درجة الحرية
1	خاصية القابلية للفهم	0.804	0.000
2	خاصية الملائمة	0.826	0.000
3	خاصية القابلية للمقارنة	0.472	0.000
4	خاصية الموثوقية	0.850	0.000

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

2 - النتائج المتعلقة بأجوبة أفراد العينة حول المحور الثالث :

جدول رقم (09) : أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

الرقم	البيان	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة			
									التكرار	التكرار	التكرار
									النسبة	النسبة	النسبة
01	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.	15	18	42	2.36	0.799	9	موافق			
		20	24	56							
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	11	22	42	2.41	0.737	8	موافق			
		14.7	29.3	56							
03	تبنى النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وطريقة عرضه يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	5	17	53	2.64	0.607	3	موافق			
		6.7	22.7	70.7							
04	تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في النظام المحاسبي المالي يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	6	15	54	2.64	0.629	4	موافق			
		8	20	72							
05	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافة نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية في التسجيل المحاسبي للمعاملات.	7	20	48	2.55	0.664	7	موافق			
		9.3	26.7	64							
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.	3	15	57	2.72	0.534	2	موافق			
		4	20	76							
07	يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص إلزام المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها.	2	26	47	2.60	0.545	6	موافق			
		2.7	34.7	62.7							
08	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.	5	18	52	2.63	0.610	5	موافق			
		6.7	24	69.3							
09	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة.	0	21	54	2.72	0.452	1	موافق			
		0	28	72							
	المتوسط العام للمحور الثالث				2.59	0.361	-	موافق			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

جدول رقم (10) : مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

الرقم	البيان	الأكاديميين		المهنيين	
		المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
01	يتفق النظام المحاسبي المالي كلياً مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.	2.31	موافق	2.37	موافق
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية.	2.00	موافق	2.53	موافق
03	تبنى النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وطريقة عرضه يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	2.50	موافق	2.68	موافق
04	تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في النظام المحاسبي المالي يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.	2.62	موافق	2.64	موافق
05	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافة نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية في التسجيل المحاسبي للمعاملات.	2.31	موافق	2.61	موافق
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.	2.69	موافق	2.73	موافق
07	يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص إزام المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها.	2.69	موافق	2.58	موافق
08	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.	2.50	موافق	2.66	موافق
09	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة.	2.69	موافق	2.73	موافق
	المتوسط العام للمحور الثالث	2.62	موافق	2.61	موافق

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على برنامج SPSS

## المطلب الثاني: اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

نعرض من خلال هذا العنصر نتائج تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات المستجوبين، وهذا بهدف اختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية، والتي تصب في دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي.

## 1- قاعدة القرار بالنسبة لقبول الفرضية (اختبار الفرضيات) :

لقد اعتمدنا في تحليل نتائج الفرضيات الصيغة العدمية والبديلة لفرضيات الدراسة :

- الفرضية العدمية (الفرضية الصفرية)  $H_0$ : تعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب للاختبار، وقبولها يعني رفض نتائج العينة.
- الفرضية البديلة  $H_1$ : تعني وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق هامة بين المجموعات، متضمنة الهدف المطلوب، وتقبل في حالة رفض الفرضية الصفرية  $H_0$ .
- كيفية اختيار الفروض: نقوم بقبول الفرضية العدمية باختبار (t- test) إذا كان مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة للدراسة (0.05) ونرفضها عكس ذلك.

## 2- تحليل وتفسير مناقشة المحور الأول من الاستبيان المتعلق بأهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية عالية الجودة :

يصف الجدول رقم (03) وجهة نظر المستجوبين حول أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية ذات جودة عالية تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي وتحقيق أهدافه، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين (2.48 و 2.77)، وانحرافات معيارية (0.481 و 0.742)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة مع ملاحظة إجابات محايد. ويتبين لنا أن كل من العبارات 01 و 02 و 04 و 05 قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بين بقية العبارات وذلك بأعلى متوسط حسابي (2.77)، في حين أن العبارة رقم 09 والمتعلقة بـ " تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها" قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (2.48).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين على أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور الأول (2.69)، كما أن الانحراف المعياري للمحور الأول (0.343) أي أقل من الواحد ما يفسر عدم تشتت للعبارات.

و من خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الأول أن المؤسسات الاقتصادية توفر معلومات مالية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، إلا أن المتوسط المرجح العام للمحور 2.69 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 09 " تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها" قد تحصلت على متوسط حسابي ( 2.48) وبنسبة موافقة 62% وهي العبارة التي تمثل أهم ما يحتاجه مستخدمو المعلومة المالية من أجل اتخاذ قراراتهم المالية خصوصا فيما يتعلق بتحليل الوضعية المالية والتي بهذه النسبة لا يمكن أن تخدم الهدف العام من الإفصاح بشكل واضح.

### 3- تحليل وتفسير مناقشة المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بأهمية تحقيق الخصائص الأساسية لمعلومة مالية ذات جودة عالية وفق النظام المحاسبي المالي :

#### 3-1 خاصية القابلية للفهم:

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للفهم في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- $H_0$  لا تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- $H_1$  تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (04) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للفهم ، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لخاصية القابلية للفهم تراوحت بين ( 2.64 و 2.75)، وانحرافات معيارية (0.496 و 0.607)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 01 " المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة" قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي ( 2.75)، وتحصلت العبارة رقم 02 " يشجع النظام المحاسبي المالي

الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة"، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية قابلية الفهم (2.53) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للفهم تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية قابلية الفهم وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ(0.804) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفريّة) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية القابلية للفهم وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية قابلة للفهم، إلا أن المتوسط المرجح العام لخاصية القابلية للفهم 2.53 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 02 "يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة" قد تحصلت على متوسط حسابي ( 2.64) وهي العبارة التي تمثل أهم ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي وهو تشجيع الاستثمار التي تسعى إليه الجزائر، وذلك من خلال تبنيتها للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS من أجل جعل القراءة المالية ممكنة من جميع المتعاملين الاقتصاديين.

### 2-3 خاصية الملائمة :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الملائمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- **H<sub>0</sub>** لا تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
  - **H<sub>1</sub>** تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.
- يصف الجدول رقم ( 05) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية ملائمة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين ( 2.35 و 2.65)، وانحرافات معيارية ( 0.647 و 0.744)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 01 " يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.65)، وتحصلت العبارة رقم 02 " يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم."، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الملائمة (2.53) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية ملائمة في توفير متطلبات جودة المعلومة المالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الملائمة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ (0.826) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفريّة) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية الملائمة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ملائمة، إلا أن المتوسط المرجح العام 2.53 يعتبر مؤشرا مقبولا لكن لا يمكن اعتباره جيدا بدرجة كبيرة، خصوصا وأن العبارة رقم 02 " يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم " قد تحصلت على متوسط حسابي ( 2.35 ) ونسبة إجابة متوسطة بـ 50.7 بالمائة من إجابات العينة المستجوبة.

وعليه نستخلص أن النظام المحاسبي المالي حسب إجابات عينة الدراسة لا يساعد بشكل مفيد مستخدمى المعلومة المالية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية للمؤسسة.

### 3-3 خاصية القابلية للمقارنة :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية القابلية للمقارنة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

- $H_0$  لا تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛
- $H_1$  تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (06) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين ( 2.71 و 2.87)، وانحرافات

معيارية (0.342 و 0.632)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة كبيرة على العبارات التي تقيس مدى إمكانية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 03 "إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية" قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.87)، وتحصلت العبارة رقم 02 "يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات أخرى"، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية قابلية المقارنة (2.85) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية قابلة للمقارنة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية. كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية القابلية للمقارنة وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ (0.472) بحيث تعتبر درجة ارتباط مقبولة أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفريية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها "تساهم خاصية القابلية للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية. ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية قابلة للمقارنة، خصوصا وأن المتوسط المرجح العام 2.81 يعتبر مؤشرا مقبولا بشكل كبير.

### 3-4 خاصية الموثوقية :

اختبار الفرضيات الخاصة بمساهمة خاصية الموثوقية في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة :

•  $H_0$  لا تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية؛

•  $H_1$  تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق معلومة مالية ذات جودة عالية.

يصف الجدول رقم (07) وجهة نظر المستجوبين حول مدى تحقيق النظام المحاسبي المالي معلومات مالية موثوقة، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لهاته الخاصية تراوحت بين (2.51 و 2.76)، وبانحرافات معيارية (0.516 و 0.685)، وهذا ما يدل على موافقة بنسبة كبيرة على العبارات التي تقيس مدى إمكانية



النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات موثوقة من شأنها المساهمة في تحقيق معلومة مالية عالية الجودة تخدم أهداف الإفصاح العام.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم 05 " ينص النظام المحاسبي المالي على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح " قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى متوسط حسابي (2.76)، وتحصلت العبارة رقم 04 "يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي أُلزم الإفصاح بها " على أدنى متوسط حسابي ( 2.51)، وبلغ المتوسط المرجح العام لخاصية الموثوقية ( 2.60) الشيء الذي يدل على موافقة نسبية على توفير النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية موثوقة تساهم في توفير معلومة مالية ذات جودة عالية.

كما بينت نتائج الارتباط الخطي لبيرسون بين خاصية الموثوقية وجودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي أن الدلالة الإحصائية (sig) قدرت بـ (0.850) بحيث تعتبر درجة ارتباط قوية أي أكبر من مستوى الدلالة 5%، وبالنسبة لاختبار T بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) أي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (الصفيرية) الأولى وقبول الفرضية الثانية التي مفادها " تساهم خاصية الموثوقية وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المالية.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام أن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات موثوقة، وقد بلغ المتوسط المرجح العام 2.60 يعتبر مؤشرا مقبولا نسبيا، إلا أن إجابات المستجوبين بالنسبة للعبارة رقم 04 " يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي أُلزم الإفصاح بها"، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.51) والذي يفسر على أن الممارسة المحاسبية في الواقع العملي لم تشهد تغييرا محسوسا بالنظر إلى تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إعداد القوائم المالية، والتي تهدف إلى خدمة جميع الفئات المستخدمة للمعلومة المالية.

**4- تحليل وتفسير ومناقشة المحور الثالث من الاستبيان المتعلق بأهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة :**

يصف الجدول رقم (09) وجهة نظر المستجوبين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية ، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول تراوحت بين ( 2.36 و 2.72)، وبانحرافات معيارية ( 0.452 و 0.799)، وهذا ما يدل على

موافقة بنسبة لا بأس بها على العبارات التي تقيس أهمية توفير المؤسسة لمعلومات مالية عالية الجودة مع ملاحظة إجابات محايد.

ويتبين لنا أن كل من العبارات 06 و 09 قد تحصلت على أكبر نسبة تأييد بين بقية العبارات وذلك بأعلى متوسط حسابي (2.72)، في حين أن العبارة رقم 01 والمتعلقة بـ " يتفق النظام المحاسبي المالي كلياً مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية" قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي (2.36).

كما نلاحظ من الجدول موافقة المستجوبين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية (2.51)، كما أن الانحراف المعياري للمحور الأول (0.361) أي أقل من الواحد ما يفسر عدم تشتت للعبارات.

ومن خلال قراءتنا للتحليل السابق نستنتج أنه بالشكل العام من خلال المحور الثالث أن إجابات العينة المستجوبة كانت موافقة على عبارات توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في إنتاج معلومات ذات جودة عالية، والذي يفسر على أن النظام المحاسبي المالي هو مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، مما ينتج عنه تقليل فروقات الممارسة المحاسبية والتقريب أكثر في القراءة المالية للقوائم المالية، إلا أننا لاحظنا عدم إجماع المستجوبين حول العبارة 01 والتي مفادها " يتفق النظام المحاسبي المالي كلياً مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية" ، والذي يفسر من خلال أجوبة عينة الدراسة أن النظام المحاسبي المالي وبالرغم من توافقه الكبير مع المعايير المحاسبية الدولية حول الجهة المستخدمة للمعلومة المالية إلا أنه على أرض الواقع تبقى مصلحة الضرائب هي الفئة الأكثر مستخدمة للقوائم المالية عكس باقي الفئات، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعبارة رقم 02 " تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية" لم تلقى بإجماع عينة الدراسة والذي يفسر على عدم التوافق بين مختلف المنظمات المهنية والمحاسبين حول الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية وكذلك الخصائص الثانوية (الداعمة) للمعلومة المالية.

### 5- مقارنة إجابات الأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة :

اختبار الفرضيات الخاصة بموافقة الأكاديميين والمهنيين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة:

**H<sub>0</sub>** : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة؛

**H<sub>1</sub>** : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهتي نظر المهنيين و الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة.

جدول رقم (11): نتائج اختبار (T) حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة حسب رأي المهنيين والأكاديميين :

المتغير	لمتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة	القيمة الاحتمالية
مهنيين	2.58	0.293	46	0.917	0.364
أكاديميين	2.48	0.436			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

يصف الجدول رقم (10) وجهة نظر المستجوبين كل من فئة المهنيين و فئة الأكاديميين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة؛ ، ويشير الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لفئة المهنيين تراوحت بين ( 2.00 و 2.69)، وبالنسبة لفئة الأكاديميين فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين ( 2.37 و 2.73) وهذا ما يدل على موافقة متوسطة على العبارات التي تقيس أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة، ويتبين لنا أن العبارة رقم 02 "تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافق عليها في المعايير المحاسبية الدولية" لم تلقى إجماع بين الفئتين حيث لاحظنا فرق في المتوسط الحسابي حيث وافق الأكاديميين على العبارة 02 بمتوسط حسابي(2.00) وهي نسبة منخفضة، ووافق المهنيين على العبارة بمتوسط حسابي (2.53) وهي نسبة مقبولة.

ومن خلال الجدول رقم (11) نرى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهتي النظر للأكاديميين والمهنيين حول أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة، حيث بلغ اختبار (T) (0.364) عند مستوى الدلالة (0.05) وهي بالتالي أكبر ومنه نقبل فرضية العدم.

## خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع من خلال دراسة دور جودة المعلومات المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، وهذا بالوقوف على مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تساهم في تعزيز أهداف الإفصاح العام، وكذلك حاولنا دراسة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية عالية الجودة، وكذلك سعينا إلى معرفة مستوى التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في إنتاج معلومات عالية الجودة، ومن خلال نتائج التحليل والدلالات الإحصائية لأفراد عينة الدراسة نستنتج ما يلي:

- ✓ موافقة أغلبية المستجوبين بدرجة مقبولة وتأييدهم حول توفير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعلومات مالية ذات جودة عالية تخدم أهداف الإفصاح العام؛
- ✓ اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة بأن النظام المحاسبي المالي يوفر معلومات مالية ذات جودة عالية؛
- ✓ أثبتت النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية موافقة المستجوبين على أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة مالية عالية الجودة.

# قائمة المراجع

حظي موضوع جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي باهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، حيث تعتبر المعلومات المالية في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق نجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستقرار وبقاء المؤسسة.

وفي دراستنا هذه حاولنا تناول موضوع جودة المعلومة المالية من حيث مساهمتها في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل البيئة الحاسبية الجزائرية، من خلال تحقيق هدفه الرئيسي وهو تلبية احتياجات مختلف مستخدمي المعلومة المالية، ولهذا اقتضى الأمر بنا إلى معالجة إشكالية البحث من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، حيث حاولنا من خلال الجانب النظري عرض أهم الدراسات السابقة في الموضوع، كما تناولنا فيه أهم ما جاء في النظام المحاسبي المالي من أجل تقديم معلومات مالية بجودة عالية، أما في الجانب التطبيقي تناولنا دراسة ميدانية من خلال الاستبيان.

وعليه يمكن إبراز نتائج الدراسة والتوصيات والأفاق فيما يلي:

#### نتائج اختبارات الفرضيات:

1- من خلال تحليل آراء المستجوبين حول الفرضية الأولى نستنتج ما يلي:

- تفصح المؤسسات عن جميع المعلومات المالية الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية؛
- المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات تعكس صورة نشاطها الاقتصادي؛
- تتوفر المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات على جميع الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- اعتماد المؤسسات الاقتصادية الكبيرة على دعم الدولة أثر بنسبة كبيرة على أهمية جودة المعلومة المالية؛
- المعلومات المالية التي توفرها المؤسسات موجهة بالدرجة الأولى إلى فئة معينة هي مصلحة الضرائب؛

2- من خلال تحليل آراء المستجوبين حول الفرضية الثانية نستنتج ما يلي:

- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية مفهومة وذلك من خلال المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية؛
- يقدم النظام المحاسبي معلومات تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية؛
- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية قابلة للمقارنة من خلال إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية، وكذلك بتوفيره لمعلومات مالية تخص الدورة السابقة؛

- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة من خلال تغليبه للجانب الاقتصادي على الجانب القانوني.

3- من خلال تحليل آراء المستجوبين حول الفرضية الثالثة نستنتج ما يلي:

- تبنى النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبية الدولية جعله يولي اهتماما كبيرا للأطراف المستخدمة للمعلومة المالية؛

- توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية فيما يخص جودة المعلومة المالية وأهداف الإفصاح العام.

● التوصيات:

بناء على النتائج التي تحصلنا عليها في ضوء هذه الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

1- لا بد من وجود سوق مالي (بورصة)، نشط من أجل استخدام المعلومات المالية بشكل ايجابي أفضل؛

2- ضرورة ايلاء المؤسسات الاقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات مالية بجودة عالية؛

3- إصلاح اقتصادي يشمل هيكلية الاقتصادي الجزائري بما يتلائم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية خصوصا في ضوء تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية؛

4- رسكلة المحاسبين ومراجعي الحسابات بشكل قانوني وشروط عمل جديدة تضمن تأهيلا علميا ومهنيا لمهنة المحاسبة في الجزائر؛

5- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وضرورة الربط بينه وبين التطبيق على الواقع؛

● آفاق الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك الكثير من المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر أهمها:

- تقييم البيئة الاقتصادية والمحاسبية بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- دراسة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية؛

- مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي في النظام المحاسبي المالي.

# قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية

● الكتب:

1 طارق عبد العال حماد، التقارير المالية- أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

2 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان الطبعة الثالثة 2013.

● الرسائل الجامعية:

3 - ماجد اسماعيل ابو حماد، رسالة ماجستير بعنوان " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية - غزة، 2009..

4 - بدر الزمان، رسالة ماجستير بعنوان " فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية"، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

5 - خير الدين قريشي، بعنوان "دور المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) في التنبؤ بمخطر الافلاس، دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 20112.

6 - عبد القادر دشاش، بعنوان "أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية 2009 - 2010، مذكرة ماجستير محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

7- أحلام عباس، بعنوان "أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية ، مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

8- بالعيد محمد الكامل، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

● الملتقيات:

9- جودي محمد رمزي، مداخلة بعنوان "اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة يومي 06-07 ماي 2012.

- 10- هوارى سويسى، بدر الزمان خمقانى، مداخلة بعنوان "نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي"، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011، ص 298
- 11- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مداخلة بعنوان "مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر-النظام المحاسبي المالي SCF-"، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة يومي 29-30 نوفمبر 2011.

● القوانين:

- 12- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 08-156 المنظم لكيفية تطبيق بعض الواردة في القانون 11/07 من النظام المحاسبي المالي.
- 13- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26/07/2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المراجع باللغة الأجنبية

- 14- Ana Lalevic Filipovic, Rivised Qualitative Characteristics Of Financial Statements as Precondition For Strengthening Information Power On Capital Market Faculty Of Economic, University Of Montenegro, 2012,p Montenegro.
- 15- Hoglar Daske And Gunther Gebhardt, International Financial Reporting " Standards And Expert's of Disclosure Quality ",2006 ,p Australia.
- 16- Suzanne Boelens, Geert Braam, Fredy van Beest, Financial Reporting "Measuring qualitative characteristics", Roudboud Univercity Nijmegen,2009, p The Netherlands.

الملاحق

الملحق رقم 01



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة الاستبيان



الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،،

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات درجة الماستر في دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان:

" دور جودة المعلومة المالية في تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي "

ويشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى عليكم إعطاءها بعض

اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم

إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الطالب : قزال اسماعيل

المحور الأول : الأسئلة الخاصة البيانات العامة (المعلومات الشخصية)

1. الاسم واللقب (اختياري) : .....

2. السن : أ - أقل من 30 سنة  ب - أكبر من 30 سنة

3. المؤهل العلمي :

أ- بكالوريا  ب - ليسانس  ج - ماجستير

د - دكتوراه  هـ - شهادة أخرى

في حالة وجود مؤهل علمي آخر يرجى تحديده: .....

4. المستوى الوظيفي :

أ - أستاذ(ة)  ب - محافظ حسابات  ج - محاسب/مسير مالي

د- وظيفة أخرى

في حالة وجود وظيفة أخرى يرجى تحديدها: .....

5. عدد سنوات الخبرة :

أ - أقل من 5 سنوات  ب - ما بين 5 و 10 سنوات  ج - أكثر من 10 سنوات

6. التخصص العلمي :

أ - محاسبة  ب - مالية  ج - إدارة أعمال

هـ - تخصص آخر

في حالة وجود تخصص أخرى يرجى تحديدها: .....

المحور الثاني : الأسئلة الخاصة بالدراسة

I. أهمية توفير المؤسسة لمعلومة مالية ذات جودة عالية:

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	تعرض المؤسسة المعلومات بالقوائم المالية من خلال استخدام المصطلحات المتداولة مما يساعد مستخدميها بفهمها بشكل أفضل.			
02	تقوم المؤسسة بعرض المعلومات المالية بموضوعية مما يمكن مستخدميها من التنبؤ بالأداء المتوقع في الفترات اللاحقة.			
03	تعرض المؤسسة المعلومات المالية بعيدا عن التعقيد والصعوبة مما يجعلها أكثر موضوعية وقابلية للفهم..			
04	تكمن فائدة المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة في قوائمها في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذي القرار وزيادة درجة الثقة لديهم.			
05	إعداد المؤسسة للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى توفير معلومات مالية صادقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.			
06	تتوفر المعلومة المالية التي تقدمها المؤسسة على جميع الخصائص النوعية مما يجعل الاستفادة منها ممكنة من جميع الأطراف ويزيد من درجة تأكدهم.			
07	توفر المؤسسة معلومات مالية إضافية (قوائم تحليلية، تفسيرات، تقارير مكتوبة..) ما يجعل المعلومة المالية أكثر تفصيلا ومساعدة لاتخاذ القرارات الحاسمة وهذا ما يعزز أهداف الإفصاح العام.			
08	توفر المؤسسة معلومات مالية جيدة تساعد مستخدمو القوائم المالية الذين لهم قدر معقول من الدراية والفهم المحاسبي من التعامل والاستفادة منها بشكل أسهل.			
09	تفصح المؤسسة عن جميع المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية الأساسية مما يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من طرف جميع مستخدميها.			

II : أهمية تحقيق الخصائص النوعية الأساسية وفق النظام المحاسبي المالي لمعلومة مالية بجودة عالية:

1 - خاصية قابلية الفهم (Intelligibilité):

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية وتقييمها وفق النظام المحاسبي المالي تسمح لمستخدمي المعلومة المالية من فهمها بسهولة.			
02	يشجع النظام المحاسبي المالي الاستثمار من خلال ضمان توفير معلومات مالية مقروءة.			
03	يلزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.			
04	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات سهلة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مبسطة.			

2 - خاصية الملائمة (Pertinence):

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية متممة للقوائم المالية تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة.			
02	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تمتاز بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف قراراتهم.			
03	تساهم المعلومات المالية المقدمة من نظام المعلومات المحاسبي الخاضع لقواعد ونصوص النظام المحاسبي المالي في التقليل من حالات عدم التأكد لدى مستخدميها.			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي المعلومات المالية فور حلول التاريخ المحدد مما يسمح أن تكون ملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب.			

3 - خاصية القابلية للمقارنة (Comparabilité):

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	ينص النظام المحاسبي المالي على تماثل طرق التقييم من سنة لأخرى مما يسمح بقابلية مقارنة المعلومة المالية من سنة لأخرى.			
02	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات أخرى.			
03	إدراج قائمة تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية تساعد مستخدمي المعلومة المالية على إجراء مقارنات لتدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية.			

4 - خاصية الموثوقية (Fiabilité):

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يغلب النظام المحاسبي المالي الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع وتزيد من ثقة مستخدميها.			
02	يوفر النظام المحاسبي المالي بدائل قياس جديدة تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.			
03	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة وحقيقية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.			
04	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات خالية من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات التي ألزم الإفصاح بها.			
05	ينص النظام المحاسبي المالي على شفافية الحسابات وتكريس الثقة في التقارير المالية من خلال كمية الإفصاح.			

III. أهمية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في إنتاج معلومة

مالية عالية الجودة:

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
01	يتفق النظام المحاسبي المالي كليا مع المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للجهة المستخدمة للمعلومات المالية.			
02	تتطابق الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النظام المحاسبي المالي مع تلك المتوافقة عليها في المعايير المحاسبية الدولية.			
03	تبنى النظام المحاسبي المالي لجدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية أساسية وطريقة عرضه يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.			
04	تطبيق مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني في النظام المحاسبي المالي يتوافق مع ما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية.			
05	يطبق النظام المحاسبي المالي بصفة واضحة وشفافة نفس المبادئ التي تتبناها المعايير المحاسبية الدولية في التسجيل المحاسبي للمعاملات.			
06	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص تطبيق محاسبة مبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يسمح بتوفير معلومات سهلة ومقروءة.			
07	يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص إلزام المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها.			
08	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات والمعلومات المتممة للقوائم المالية.			
09	يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية حول استخدام الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية مما يزيد من ثقة مستخدميها.			



## الملحق رقم 02

طريقة الاتصال	الاسم واللقب
المقابلة	الدكتور سويسي هواري
المقابلة	الأستاذ قزون محمد العربي
المقابلة	الأستاذ فؤاد صديقي
المقابلة	الأستاذ خالد مقدم

## الملحق رقم 03

## خصائص عينة الدراسة

## الديبلوم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
بكالوريا	4	5.3	5.3	5.3
ليسانس	45	60.0	60.0	65.3
ماجستير	20	26.7	26.7	92.0
دكتوراه	5	6.7	6.7	98.7
شهادة أخرى	1	1.3	1.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

## الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أستاذة	16	21.3	21.3	21.3
حسابات محافظ	23	30.7	30.7	52.0
مالي مسير/محاسب	32	42.7	42.7	94.7
وظيفة أخرى	4	5.3	5.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

## الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 5 سنوات	33	44.0	44.0	44.0
Valid ما بين 05 و10 سنوات	20	26.7	26.7	70.7
أكثر من 10 سنوات	22	29.3	29.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

## التخصص

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاسبة	44	58.7	58.7	58.7
مالية	22	29.3	29.3	88.0
Valid أعمال ادارة	5	6.7	6.7	94.7
تخصص اخر	4	5.3	5.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

الملحق رقم 04  
اختبار ألفا كرونباخ

**Scale: ALL VARIABLES**

**Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	75	100.0
	Excluded <sup>a</sup>	0	.0
	Total	75	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.903	34

الملحق رقم 05

نتائج المتوسط المرجح والانحراف المعياري

المحور الأول

	N	Mean	Std. Deviation
Q1	75	2.77	.535
Q2	75	2.72	.559
Q3	75	2.72	.648
Q4	75	2.77	.509
Q5	75	2.77	.481
Q6	75	2.64	.607
Q7	75	2.63	.632
Q8	75	2.72	.627
Q9	75	2.48	.742
M1	75	2.69	.343
Valid N (listwise)	75		

نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

خاصية القابلية للفهم

**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation
q10	75	2.75	.496
q11	75	2.64	.607
q12	75	2.72	.605
q13	75	2.71	.564
Y2	75	2.53	.463
Valid N (listwise)	75		

خاصية الملائمة

	N	Mean	Std. Deviation
q14	75	2.65	.647
q15	75	2.35	.744
q16	75	2.56	.575
q17	75	2.56	.663
Y2	75	2.53	.463
Valid N (listwise)	75		

خاصية القابلية للمقارنة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q18	75	2.71	.632
q19	75	2.85	.425
q20	75	2.87	.342
Y3	75	2.81	.311
Valid N (listwise)	75		

خاصية الموثوقية:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
q21	75	2.63	.673
q22	75	2.55	.664
q23	75	2.56	.642
q24	75	2.51	.685
q25	75	2.76	.516
Y4	75	2.60	.444
Valid N (listwise)	75		

نتائج المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث

	N	Mean	Std. Deviation
Q26	75	2.36	.799
Q27	75	2.41	.737
Q28	75	2.64	.607
Q29	75	2.64	.629
Q30	75	2.55	.664
Q31	75	2.72	.534
Q32	75	2.60	.545
Q33	75	2.63	.610
Q34	75	2.72	.452
M3	75	2.59	.361
Valid N (listwise)	75		

الملحق رقم 06

نتائج اختبارات معامل بيرسون

Correlations

		القابلية للفهم	الملائمة	القابلية للمقارنة	Y4	جودة المعلومة المالية
القابلية للفهم	Pearson Correlation	1	.636**	.195	.536**	.804**
	Sig. (2-tailed)		.000	.093	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
الملائمة	Pearson Correlation	.636**	1	.228*	.526**	.826**
	Sig. (2-tailed)	.000		.049	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
القابلية للمقارنة	Pearson Correlation	.195	.228*	1	.340**	.472**
	Sig. (2-tailed)	.093	.049		.003	.000
	N	75	75	75	75	75
الموثوقية	Pearson Correlation	.536**	.526**	.340**	1	.850**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.003		.000
	N	75	75	75	75	75
جودة المعلومة المالية	Pearson Correlation	.804**	.826**	.472**	.850**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75	75

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم 07

نتائج اختبارات (T-test) الخاصة بالفرضية الثانية

نتائج اختبارات T لخاصية القابلية للفهم

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
القابلية للفهم	75	2.70	.389	.045

**One-Sample Test**

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
القابلية للفهم	60.147	74	.000	2.703	2.61	2.79

نتائج اختبار T لخاصية الملائمة

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الملائمة	75	2.53	.463	.053

**One-Sample Test**

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الملائمة	47.313	74	.000	2.530	2.42	2.64

## اختبار T لخاصية قابلية المقارنة

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
لقابلية للمقارنة	75	2.81	.311	.036

## One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
لقابلية للمقارنة	78.260	74	.000	2.809	2.74	2.88

## اختبار T لخاصية الموثوقية

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الموثوقية	75	2.60	.444	.051

## One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الموثوقية	50.762	74	.000	2.600	2.50	2.70



اختبار T للخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
القابلية للفهم	75	2.70	.389	.045
الملائمة	75	2.53	.463	.053
القابلية للمقارنة	75	2.81	.311	.036
الموثوقية	75	2.60	.444	.051

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
القابلية للفهم	60.147	74	.000	2.703	2.61	2.79
الملائمة	47.313	74	.000	2.530	2.42	2.64
القابلية للمقارنة	78.260	74	.000	2.809	2.74	2.88
الموثوقية	50.762	74	.000	2.600	2.50	2.70

الملحق رقم 08

اختبار T بين فئتي الأكاديميين والمهنيين

Group Statistics

	ACPR	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
M3	المهنيين	32	2.58	.293	.052
	الأكاديميين	16	2.48	.436	.109

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
								Lower	Upper	
M3	Equal variances assumed	3.127	.084	.917	46	.364	.097	.106	-.116-	.311
	Equal variances not assumed			.805	21.959	.429	.097	.121	-.153-	.348

# الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء.....
IV	شكر وعرفان.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال.....
XI	قائمة الاختصارات والرموز.....
X	قائمة الملاحق.....
ب	المقدمة العامة.....
1	الفصل الأول : الدراسة النظرية لجودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول : الجانب النظري للدراسة.....
3	المطلب الأول : ماهية جودة المعلومة المالية.....
3	1- مفهوم جودة المعلومة المالية.....
3	2- العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المالية.....
4	3- مستخدمي المعلومة المالية.....
5	4- خصائص جودة المعلومة المالية.....
8	المطلب الثاني : قياس جودة المعلومة المالية والمحددات الأساسية لها.....
8	1- قياس جودة المعلومة المالية.....
9	2- المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية.....
10	المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية.....
10	1- مفهوم جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....
11	2- طرق القياس والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي.....
12	المطلب الرابع : الإفصاح المحاسبي.....
12	1- مفهوم الإفصاح المحاسبي.....
12	2- أنواع الإفصاح المحاسبي.....
14	3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.....

15	4- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي.....
15	5- الأساليب العامة للإفصاح المحاسبي.....
17	المبحث الثاني : الدراسات الأدبية السابقة.....
23	خلاصة الفصل.....
24	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....
25	تمهيد.....
26	المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة.....
26	المطلب الأول : الطرق المتبعة في الدراسة.....
26	1- مجتمع عينة الدراسة.....
27	2- بيانات الدراسة وأدوات جمعها.....
28	3- هيكل الاستبيان.....
29	المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستعملة.....
29	المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها.....
30	المطلب الأول : نتائج الدراسة.....
30	الفرع الأول :النتائج المتعلقة بالبيانات العامة لعينة الدراسة.....
30	1- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.....
30	2- توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي.....
31	3- توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة.....
31	4- توزيع العينة حسب التخصص العلمي.....
32	الفرع الثاني: النتائج المتعلقة بآراء أفراد العينة حول محاور الاستبيان.....
39	المطلب الثاني : اختبار وتحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.....
47	خلاصة الفصل.....
49	الخاتمة.....
52	قائمة المراجع.....
55	الملاحق.....
70	الفهرس.....